# محددات التضخم في الجزائر

## دراسة قياسية للفترة 1970-2012

**أ. سعاد جبار**
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس/ الجزائر
*djebbar-souad@hotmail.fr*

**د. لطيفة بن يوب**
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس/ الجزائر
*latifasanaa@yahoo.fr*

# *Determinants of the inflation in Algeria: An Empirical Study for the period 1970-2012*

*Souad Djebbar & Latifa Benyoub*
*University of Djilali Liabes Sidi Bel Abbes –Algeria*

*Received:07 June 2014 Accepted: 27 Dec 2015 Published: 30 June 2015*

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الاقتصاد الجزائري، ولتحقيق هذا الهدف نقوم بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: التضخم و الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي ومعدل نمو عرض النقود بمعناه الواسع و حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وأسعار البترول باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال فترة 1970-2012، وتشير النتائج إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات وذلك بعد استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول.

**الكلمات المفتاحية:** التضخم، الاقتصاد الجزائري، السياسة النقدية، التكامل المشترك.

**رموز** jel: *E2, E31, E37*

**Abstract:**

*Commercial Banks aim to attract customer deposits through the development of their savings awareness. This can be through providing variety of banking products and services for the various segments of society on the grounds that banks are a key source in the funding process. In front of this image, we must assess the role of Algerian commercial banks in bringing savings through some analytical standards which are used for this purpose.*

**Keywords:** *commercial banks, attract deposits, credit activity, fixed capital.*
**(JEL) Classification** *: E2, E31, E37.*

**تمهيد:**

يعتبر التضخم ظاهرة قديمة النشأة لها العديد من المظاهر والأشكال، والتي تشمل[1]:

- تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار
- تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور و تضخم الأرباح.
- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.
- التضخم النقدي: أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وعند النظر إلى أدبيات الاقتصاد، يمكن التمييز بين مصدرين رئيسين للتضخم[2] هما: العوامل الناشئة من جانب الطلب، تغذيها السياسات النقدية والمالية التوسعية؛ وعوامل جانب العرض الناتجة من ارتفاع تكاليف الإنتاج، فالمصدر الأول يندرج تحت ما يسمى بالمدرسة النقدية (*Monetary School*)، في حين يمكن إدراج المصدر الثاني تحت مظلة المدرسة البنيوية (*Structural School*)

حيث ترى المدرسة النقدية أن التضخم هو ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى، فالزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة نسبية في الأسعار المحلية، ما يعني أن رصيد النقود الحقيقية والإنتاج لن يتأثرا. أما المدرسة البنيوية، فإنها تركز على دور القيود والمحددات التي تؤثر في جانب العرض، كأحد أسباب النمو النقدي، ومن ثم كمصدر للتضخم.

إذ ينتج التضخم من وجهة نظر هذه المدرسة عادة من الاختناقات التي تحدث في الاقتصاد الحقيقي.

ويرى صندوق النقد الدولي في إطار تشخيصه لظاهرة التضخم، أنها مشكلة نقدية ناتجة عن الزيادة في كمية النقود بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات، كما يربط الصندوق بين التضخم والزيادة في حجم الإنفاق العام، حيث يرى بأن تمويل النفقات العامة تتم غالبًا من خلال الاعتماد على مصادر تضخمية نتيجة الإفراط في إصدار النقود لتمويل عمليات الإنفاق سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، كما أن تمويل عجز الموازنة العامة في البلدان النامية تتم من خلال مصادر تضخمية، حيث تلجأ البلدان النامية إلى زيادة الكميات المصدرة من البنكنوت لتمويل الزيادة في حجم الإنفاق العام، وبالتالي المساهمة في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، كما تؤدي الزيادة في حجم الاستثمارات الحكومية بنسبة أكبر من الزيادة في حجم المدخرات القومية إلى زيادة الضغوط على الاقتصاد، وذلك لأن تمويل الزيادة في حجم الاستثمارات غالبًا ما يتم من مصادر تضخمية[3] وذلك بالاعتماد على القروض الخارجية أو الإصدارات النقدية الجديدة.

وباعتبار التضخم التحدي الرئيسي لاقتصاد أي بلد، تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال تحديد المتغيرات الاقتصادية المسببة للتضخم في الجزائر، وذلك من خلال علاقات قياسية تقديرية للوصول إلى نتائج واضحة،

ومدى الدور التي تلعب هذه المتغيرات كلا على حده في تحديد اتجاه التضخم، وكذلك تحديد نسبة تأثير كل عامل منفردا على مستوى التضخم.

**أولا. الدراسات السابقة:**

تعددت الدراسات حول محددات التضخم ونذكر من بينها:

1. **دراسة بن بوزيان محمد و بن عمر عبد الحق** (2007) [4]: والتي تهدف إلى دراسة ما اذا كان التضخم في كل من الجزائر وتونس ظاهرة نقدية أم لا خلال الفترة 1995-2001 باستخدام طريقة التكامل المشترك واختبار السببية، وبينت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين النقود والأسعار وعدم وجود أية علاقة سببية بينهما في كلا البلدين، مما يعني أن التضخم في كل من الجزائر وتونس ليس ظاهرة نقدية.

2. **دراسة *Samuel A. Laryea &Ussif Rashid Sumaila* (2001)** [5]: حاولت الدراسة شرح المحددات الرئيسية للتضخم في تنزانيا سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير حيث بلغ معدل التضخم حوالي 30 ٪ في سنة 1990 وانخفض إلى حوالي 13 ٪ في نهاية عام 1998 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، استنادا إلى بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992- 1998 والمتغيرات التالية: M وGDP و EXC وتشير النتائج إما في المدى القصير أو على المدى الطويل، أنه يتأثر أكثر بالعوامل النقدية و إلى حد أقل بالتقلبات في الناتج أو انخفاض سعر الصرف.

3. **دراسة عماد الدين المصبح (2006)** [6]: وقد بحثت الدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في سورية، باستخدام التكامل المشترك واختبار السببية، وبينت النتائج أن هناك أثر طويل الأجل بين كل من مؤشر الركود الاقتصادي ومؤشر السياسة النقدية على التضخم في سورية. وكذلك تبين أن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل متجهة من هذين المؤشرين إلى مؤشر التضخم.

4. **دراسة *Husain AL-Omar* (2007)** [7]: وأوضحت الدراسة العوامل المؤثرة على التضخم في الكويت خلال الفترة 1972-2004 باستخدام اختبار التكامل المشترك وباستعمال ثلاثة متغيرات: التضخم الأجنبي والمعروض النقدي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وأشارت النتائج الى عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين التضخم المحلي ونظيره الخارجي بينما ثبت وجود هذه العلاقة بين التضخم وبقية المتغيرات.

5. **دراسة *Malin Andersson*** (2009) [8]: بحثت دراسة محددات التضخم و مستوى الأسعار لدول منطقة اليورو، باستخدام طريقة بانل خلال الفترة 1999-2006 وتشير النتائج أن مستوى الأسعار في كل دول منطقة اليورو يتحدد عن طريق الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والذي بدوره تحدده مستويات الإنتاجية و الاستهلاك.

6. **دراسة حسن بن رفدان الهجهوج (2009)** [9]: وتهدف دراسة إلى تبيان محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 1980-2007 باستخدام بيانات سنوية على شكل بيانات مجتمعة لدول المجلس

وباستعمال طريقة التكامل المشترك وكذا تحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية للمتغيرات التالية: معدل نمو عرض النقود، معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي، معدل التغير في أسعار النفط، معدل نمو حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص ، مستوى التضخم العالمي ، معدل نمو الطلب الكلي، و أظهرت النتائج أن هناك تكامل في العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي اشتملت عليها معادلة التضخم في المدى الطويل، ولكن بين نموذج تصحيح الخطأ أن مستوى أسعار النفط و معدل عرض النقود ومستوى التضخم العالمي أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في التضخم في دول المجلس سواء على المدى الطويل أو القصير ،كما أوضحت نتائج الدراسة مدى استجابة مستوى التضخم للتغير في المتغيرات الاقتصادية من خلال تحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية.

7. **دراسة محمد بن عبد الله الجراح** (2011) [10]: وتفحص العوامل التي تؤثر على التضخم باستخدام المتغيرات التالية: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل الإنفاق الحكومي وعرض النقود ومؤشر الإنتاج الصناعي للدول الصناعية والمؤشر العالمي لأسعار الصادرات ودرجة الانفتاح الاقتصادي وأسعار النفط و سعر الصرف، واستعمال نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع (ARDL) خلال الفترة 1970-2007، وأوضحت النتائج أن معدل التضخم في المملكة مرتبط بالعوامل الخارجية: إنتاج العالم الصناعي، الأسعار العالمية للصادرات ودرجة الانفتاح وكذا تأثير السياسة النقدية ممثلة في معدل نمو النقود سواء على المدى القصير أو الطويل.

8. **دراسة *Giorgia Albertin* (2013)** [11]: وتبحث الدراسة في المحددات القصيرة والطويلة المدى للتضخم في الجزائر خلال الفترة 2002-2011 باستخدام اختبار السببية وVEC واستعمال المتغيرات التالية: مستوى الأسعار وسعر الصرف الاسمي وعرض النقود بمعناه الواسع وسعر النفط ومؤشر أسعار الواردات و الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي وكذا البحث عن العوامل الأساسية وراء ارتفاع التضخم منذ أوائل سنة 2012، وتشير النتائج إلى أن المعروض النقدي و أسعار السلع المستوردة هي العوامل المحددة للتضخم في الجزائر سواء على المدى القصير أو الطويل وأن مكافحة التضخم تتطلب مزيجا من السياسات النقدية والمالية المصحوبة بإصلاحات هيكلية من خلال الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية برفع سعر الفائدة.

**ثانيا: المتغيرات المؤثرة في التضخم في الجزائر**

تتعدد أسباب التضخم في الجزائر، بحيث لا يمكن حصرها في العوامل النقدية فقط، و إنما تتعداها إلى أسباب أخرى. فمن خلال الشكل أدناه يمكننا تمييز ثلاث مراحل للتضخم في الاقتصاد الجزائري وهي كما يلي:

- قبل سنة 1990: لم تتمكن السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها، خصوصا الاحاطة بظاهرة التضخم باعتباره الهدف الأساسي لها، والسبب في ذلك لأنها

DOI: 10.12816/0011888

كانت خاضعة لسلطة الحكومة التي تتدخل في فرض رقابتها على المتغيرات النقدية وتوجيهها وفق ما يضمن تلبية حاجات الاقتصاد من السيولة دون اعتبار للاستقرار النقدي، ضف الى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم باعتباره مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

- من سنة 1990 إلى 2000: ترجع أهم أسباب الارتفاع إلى التحول إلى اقتصاد السوق و نمو حجم الواردات بسبب تحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلى لجوء الحكومة إلى تغطية العجز في الميزانية عن طريق الإصدار النقدي.
- من سنة 2000 إلى 2012: تمثلت المحددات الرئيسية للتضخم في زيادة المعروض النقدي وارتفاع أسعار السلع الأساسية - المواد الغذائية وكذلك المنتجات ذات المحتوى العالي من الاستيراد والزيادة في الأجور و الإنفاق الحكومي الكبير بالإضافة إلى التأثير النسبي لسعر الصرف الاسمي الفعال، ومحددات أخرى تتعلق باختلال وظائف الأسواق، وذلك بسبب عدم إحراز تقدم في تنظيم الأسواق والمنافسة، كما أن استمرار أحادية الاقتصاد يزيد من تعقيد مشكلة التضخم خصوصا بعد الارتفاع الذي شهده في سنة 2012.

**شكل 1: تطور التضخم في الجزائر للفترة 1970 -2012**

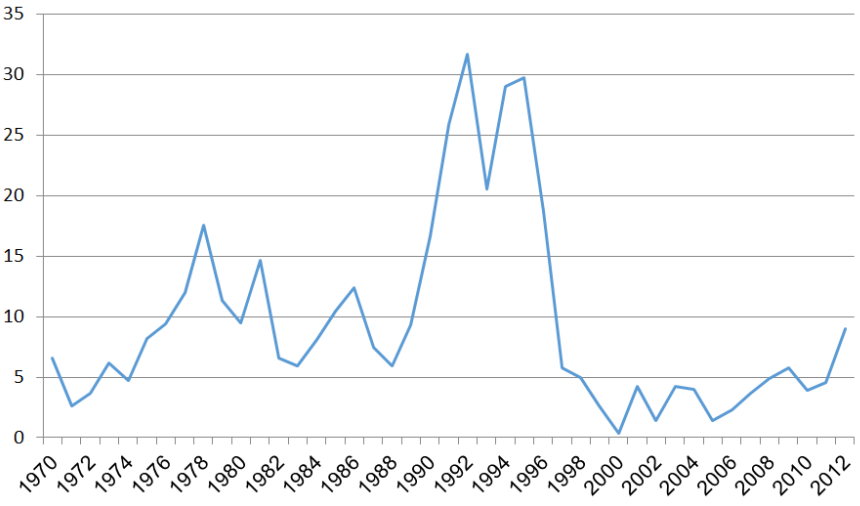


**المصدر:** قاعدة بيانات البنك الدولي

**ثالثا: الدراسة القياسية**

من أجل معرفة محددات التضخم في الجزائر، تم استخدام طريقة التكامل المشترك، باستعمال بيانات سنوية منذ سنة 1970 إلى غاية 2012 للتضخم والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي ومعدل نمو عرض النقود

بمعناه الواسع وحجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وأسعار البترول والتي استخرجت من قاعدة البيانات للبنك العالمي، و تم الاعتماد على النموذج الاقتصادي التالي:

$$INF = C + a_1 GDP + a_2 DCPS + a_3 OP + a_4 BM + a_5 RER + \varepsilon_t$$

حيث:

INF: التضخم

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

DCPS: حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص

OP: أسعار البترول

BM: معدل نمو عرض النقود بمعناه الواسع

RER: سعر الصرف الحقيقي

$\varepsilon_t$ : الخطأ العشوائي

**1. اختبار جذر الوحدة:**

يعتبر اختبار جذر الوحدة أساسي وذلك لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة وتحديد درجة تكامل هذه السلاسل لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبا لظاهرة الانحراف الزائف والذي يعني أن العلاقة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن علاقة زائفة، ومن بين أهم الأساليب المستعملة هو اختبار لديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيلبس بيرون (PP).

**1.1 اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع** (ADF): يتضمن هذا الاختبار *(Augmented Dicky-Fuller* 1979) ثلاثة معادلات انحدار مختلفة تحتوي الأولى على الحد الثابت والثانية بوجود الحد الثابت والاتجاه العام والثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام، ويتم اختبار فرضية العدم $H_0: B=0$ والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة t الجدولية، وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى لكن بعد أخذ الفروق، والفرضية البديلة $H_1: B<0$ التي تدل على استقرار السلسلة وذلك إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية، ومتى وجدت السلسة الأصلية ساكنة عند المستوى فانه يقال أنها متكاملة من الدرجة الصفر I (0) أما إذا تطلب أخذ الفروق (d... ,1,2) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة I (d)، ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

DOI: 10.12816/0011888

جدول 1: اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية

| المتغيرات | المستوى | | | الفرق الأول | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الحد الثابت | الحد الثابت والاتجاه العام | بدونهما | الحد الثابت | الحد الثابت والاتجاه العام | بدونهما |
| INF | 1,96- | 2,02- | 1,29- | **5,84- | **5,82- | **5,91- |
| GDP | 2,08 | 0,46 | 3,61 | **6,03- | **6,67- | **2,35- |
| RER | 1,51- | 1,55- | 0,49 | **5,69- | **5,88- | **5,94- |
| BM | 1,48- | 1,62- | 0,89- | **5,79- | **5,73- | **5,88- |
| DCPS | 0,04 | 1,57- | 0,81- | **5,24- | **5,50- | **5,18- |
| OP | 0,52- | 1,46- | 0,71 | **3,61- | **4,21- | **3,65- |

**المصدر:** من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 6

**مستقرة عند المستوى 5%

نلاحظ من خلال الجدول قبول فرضية العدم وذلك لوجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة عند المستوى لأن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية، لذلك سنقوم بعد ذلك باختبار الفرق الأول، ويتضح لنا رفض فرضية العدم لخلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول.

**2.1 اختبار جذر الوحدة لفيلبس بيرون (PP)**: يختلف اختبار (*Phillips & Perron*, 1988) على الاختبار السابق في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفراً واتجاه خطي للزمن، إلا أنه يقوم على نفس صيغ اختبار ديكي فولر الموسع كما يتم استخدام نفس القيم الحرجة، ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

جدول 2: اختبار فيلبس بيرون (PP) لاستقرار السلاسل الزمنية

| المتغيرات | المستوى | | | الفرق الأول | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الحد الثابت | الحد الثابت والاتجاه العام | بدونهما | الحد الثابت | الحد الثابت والاتجاه العام | بدونهما |
| INF | 2,08- | 2,12- | 1,32- | **5,84- | **5,82- | **5,92- |
| GDP | 2,45 | 0,65 | 4,09 | **6,16- | **6,67- | **5,45- |
| RER | 1,73- | 1,70- | 0,39 | **5,89- | **5,90- | **5,96- |
| BM | 2,60- | 1,90- | 1,50- | **5,67- | **4,97- | **5,94- |
| DCPS | 0,17- | 1,57- | 0,84- | **5,23- | **5,50- | **5,18- |
| OP | 0,22- | 1,40- | 1,14 | **7,89- | **4,21- | **7,54- |

**المصدر:** من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 6

**مستقرة عند المستوى 5%

ويظهر الجدول أعلاه أن السلاسل غير مستقرة أيضا عند المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول، ومنه نقول أن متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

**2. اختبار التكامل المشترك:**

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى I(1) فسيتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك (*Johansen* 1988) الذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة (r) وعندها يمكن الحصول على الحالات الآتية:

- إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر (Rank, r=0) فان هذه المصفوفة تكون صفرية وتكون جميع المتغيرات لديها جذور وحدة، وأن المتغيرات غير متكاملة تكاملا مشتركا فيما بينها.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة تامة الرتبة (r= n) فان جميع المتغيرات ليس لها جذور وحدة، أي أنها متغيرات مستقرة.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد (r=1) فانه يوجد متجه تكامل مشترك واحد.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة (1<r < n) ما يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملا مشتركا.

و الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك:

**جدول 3: اختبار التكامل المشترك لجوها نسن**

| فرضية العدم | قيم المتجه | القيمة العظمى | القيمة الحرجة 5% |
|---|---|---|---|
| R=0 | 0,53 | 99.82 | 95.75 |
| R≤1 | 0,49 | 70.36 | 69.81 |
| R≤2 | 0,40 | 44.05 | 47.85 |
| R≤3 | 0,24 | 23.99 | 29.79 |
| R≤4 | 0,20 | 12.83 | 15.49 |
| R≤5 | 0,09 | 4,07 | 3,84 |

**المصدر:** من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 6

يبين الجدول في اختبار الإمكانية العظمى أن نسبة الإمكانية العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% ، مما يعني رفض فرضية العدم بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، كما يوجد قيمة أخرى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% مما يدل على وجود علاقتين (r=2) للتكامل المشترك، وبالتالي نؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة: التضخم و الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي ومعدل نمو عرض النقود بمعناه الواسع وحجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وأسعار البترول أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات ما يظهر أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها.

وقد تم الحصول على معادلة التكامل المشترك لاختبار جوهانسن كالتالي:

**INF=8.45+1.12GDP+0.12 DCPS +0.05OP+0.01 BM -0.12 RER**

وتوضح المعادلة أن الناتج المحلي الإجمالي وحجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وأسعار البترول ومعدل نمو عرض النقود بمعناه الواسع لها تأثير ايجابي على التضخم في الاقتصاد الجزائري، أما سعر الصرف الحقيقي فله تأثير عكسي على التضخم.

**خلاصة:**

يتبن من خلال هذه الدراسة أن جميع متغيرات الدراسة : التضخم و الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي ومعدل نمو عرض النقود بمعناه الواسع وحجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وأسعار البترول مستقرة عند الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، كما أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها، و أظهرت التأثير الايجابي للناتج المحلي الإجمالي وحجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وأسعار البترول ومعدل نمو عرض النقود بمعناه الواسع والتأثير السلبي لسعر الصرف الحقيقي على التضخم في الاقتصاد الجزائري وبالتالي فان محددات التضخم في الجزائر لا يمكن حصرها في العوامل النقدية فقط، و إنما تتعداها إلى عوامل أخرى تختلف باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.

## الهوامش والاحالات:

1. بلعزوز بن علي، محمدي الطيب امحمد، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص46.

2. محمد بن عبد الله الجراح، "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية -دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، المجلد 27، العدد الأول، 2011، ص 134.

3. أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية -دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)"**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، ص 73.

4. بن بوزيان محمد، بن عمر عبد الحق، العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر و تونس، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، 2007.

*http://univ-biskra.dz/rem/n1/3.pdf*

*5. Samuel A. Laryea,Ussif Rashid Sumaila , Determinants of inflation in Tanzania, CMI Working Papers 2001-12, Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, Bergen, Norway, 2001, P P 1-17.*
*http://bora.cmi.no/dspace/bitstream/10202/215/1/WP2001-12.PDF*

6. عماد الدين المصبح، محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970-2004، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 34 (4)، ص ص 45-71.

*7 . Husain AL-Omar 2007 « Determinants of Inflation in Kuwait» Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 23 Iss: 2, pp.1 – 13*
*8 . Malin Andersson& All 2009 « determinants of inflation and Price level differentials across the euro area countries» European Central Bank, Working Paper Series, no 1129- december 2009*

9. حسن بن رفدان بن حسن الهجهوج، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي: أسلوب التكامل المشترك، **ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول)**، الرياض، السعودية.

10. محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية -دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، المجلد 27، العدد الأول، 2011، ص 134.

*11. Giorgia Albertin & All 2013« Algeria: Selected Issues Paper» IMF, Country Report No. 13/48.*